فجوة الحبوب في دول المغرب العربي وعلاقتها بتقلبات أسعار الغذاء العالمية خلال الفترة 2004– 2014

د/أحمد غريبي
جامعة المدية
gheribi67@yahoo.fr
أ/ محمد بولعسل
جامعة جيجل
mohammedboulassel@yahoo.fr

ملخص

تعتبر قضية الأمن الغذائي من أهم التحديات التي تواجه دول المغرب العربي باعتبارها دولا منكشفة وبشكل كبير على أسواق الغذاء العالمية، وما لذلك من تأثيرات مباشرة على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وما يرتبط بها من قرارات ومسارات تنموية، والتي تتصاعد مع تزايد أزمة الغذاء على المستويات العالمية خاصة في ظل الاعتماد الكبير لدول المغرب العربي على واردات الغذاء من الأسواق العالمية وخاصة الحبوب منها، والتي لا يبدو أنها ستكون آمنة بشكل يتصف بالاستمرارية خاصة في ظل تقلبات أسعار الغذاء العالمية، ومع تزايد فجوة الغذاء من السلع الإستراتيجية، كانت الحاجة إلى توفير الأمن الغذائي مطلبا أساسيا في السياسات المطبقة على مستوى كل دولة، وتعالج هذه الورقة البحثية فجوة الحبوب في دول المغرب العربي في ظل تقلبات أسعار الغذاء العالمية.

الكلمات المفتاحية: الأمن الغذائي، فجوة الحبوب، الاكتفاء الذاتي، مؤشر الأسعار العالمية.

Abstract

The issue of food security is considered one of the most important challenges facing the Arab Maghreb countries because they are open and heavily on world food markets, and it's direct effects on the political, economic and social conditions, and associated decisions and paths of development, which is rising with the growing food crisis on global levels especially under the heavy reliance of the Arab Maghreb countries on food imports from the world market, especially grain, and that does not seem that it will be safe continuously especially under fluctuations in the world food prices, with the growing food gap of strategic goods, the need to provide food security is an essential demand in the applied policies at the level of each country, and this paper addresses the grain gap in the Arab Maghreb countries under fluctuations in the world food prices.

Key words: **food security**, **grain gap**, **self-sufficiency**, **the global price index**, Internal control, transparency.

مقدمة:

يعتبر غياب الأمن الغذائي، من المشاكل الرئيسية التي تواجه دول المغرب العربي، لما له من تأثيرات مباشرة على الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، فقد أدى تفاقم أزمة الغذاء عالميا منذ عام 1973 إلى تعميق مشكلة غياب الأمن الغذائي، وذلك نتيجة لتقلبات أسعار السلع الغذائية الرئيسية، فبالرغم من المقومات التي تمتلكها دول المغرب العربي، إلا أنه يلاحظ تزايد نسبة الانكشاف الغذائي الذي أصبح من أبرز الملامح الاقتصادية لهذه الدول، والذي يظهر قصورا في النشاط الزراعي عن الاستجابة لمتطلبات النمو السريع في الطلب على الغذاء، وانخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي لأغلب المنتجات الزراعية الرئيسية وخاصة الحبوب منها.

إشكالية الدراسة

تتبلور الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة في السؤال التالي: **ما هي طبيعة العلاقة بين تطور قيمة فجوة الحبوب في دول المغرب العربي و التغير في أسعار الغذاء العالمية؟**

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى الوقوف على أوضاع الأمن الغذائي في دول المغرب العربي بالنسبة للحبوب وذلك من خلال رصد وتحليل العناصر التالية:

- تطور الأسعار العالمية للغذاء.
- واقع إنتاج واستهلاك الحبوب في دول المغرب العربي.
- العلاقة بين التغير في قيمة فجوة الحبوب في دول المغرب العربي و تغير أسعار الغذاء العالمية.

منهج الدراسة

سيتم الاعتماد في الدراسة على المنهج الوصفي من خلال جمع البيانات الإحصائية في جداول، والمنهج التحليلي وذلك من خلال تحليل البيانات الإحصائية المتعلقة بموضوع الدراسة.

أولا: تطور الأسعار العالمية للغذاء

1/ كيف تتحدد أسعار المواد الغذائية؟

تتحدد أسعار السلع والمواد الغذائية، بواسطة مزيج من العنصرين الأساسيين في الأسواق وهما العرض والطلب، بالإضافة إلى الهزات سواء كانت داخلية أم خارجية المنشأ التي تؤثر في هذين العاملين، وعلى الرغم من البحوث المكثفة، لا زالت توجد خلافات في الرأي بشأن طبيعة اتجاهات الأسواق وتغيراتها(1)، وبشكل عام تتحدد أسعار

المواد الغذائية في الأسواق العالمية، كنتاج رئيس للعوامل التي تحكم تحديد الأسعار في إجمالي الأسواق المحلية سواء للبلدان المصدرة أو المستوردة، التي أدت إلى تحديد كمية الصادرات الغذائية الموجهة إلى السوق العالمية أو الواردات الغذائية منها.

2/ تطور أسعار المواد الغذائية على المستوى العالمي

بعد فترة طويلة شهدت خلالها أسعار الغذاء انخفاضا واستقرار نسبيا، بدأت الأمور تتغير نحو مطلع القرن الحادي والعشرين، حيث أصبحت أسعار الغذاء العالمية أكثر تقلبا، هذا التغيير عكس تحولا في أساسيات الأسواق، وباتت هذه الأسواق أكثر تنافسية لأن نسبة الزيادة في المحاصيل الزراعية تباطأت نتيجة انخفاض الاستثمارات (**2**).

وبالعودة إلى بيانات منظمة الغذاء والزراعة العالمية (فاو)، عن تطور الرقم القياسي للأسعار العالمية للأغذية (**3**) خلال السنوات الأخيرة، فإن مؤشر سعر الغذاء العالمي شهد ارتفاعات متتالية ومستمرة، توحي بأن عصر الغذاء الرخيص قد انتهى فعليا أو أنه قارب على الانتهاء، فقد ارتفع هذا المؤشر من 112 نقطة سنة 2004 ليبلغ 201.4 نقطة سنة 2008 ، قبل أن ينخفض إلى 160.3 نقطة سنة 2009 وإن بقي مرتفعا مقارنة بفترة الأساس المذكورة، واعتبارا من سنة 2010 بدأ هذا المؤشر في الارتفاع من جديد وبشكل كبير ليصل إلى 229.9 نقطة سنة 2011 وهي أقصى قيمة بلغها هذا المؤشر، لينخفض مجدد حيث وصل إلى 201.8 سنة 2014، وتوضح بيانات الجدول التالي تطور مؤشر سعر الغذاء العالمي خلال الفترة 2004- 2014.

جدول رقم (1): تطور مؤشر سعر الغذاء العالمي خلال الفترة 2004– 2014

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	1013	2014
المؤشر	112	118	127	161.4	201.4	160.3	188	229.9	213.3	209.8	201.8

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، تقرير 2015.

سنة الأساس (2002–2004) = 100

وفيما يتعلق بالمكونات الرئيسية للغذاء مثل الحبوب والسكر والزيوت والألبان واللحوم، فقد استمرت أسعار السلع لهذه المجموعات بشكل عام في الارتفاع الحاد اعتبارا من سنة 2008 ، مع بلوغ مؤشرات هذه الأسعار مستويات قياسية خلال السنوات الأخيرة، مما أحدث تأثيرات مباشرة وقوية دفعت بالمؤشر العام لأسعار الغذاء للمستويات المرتفعة التي سجلها، وتكتسب التطورات في أسعار الحبوب والسكر على وجه الخصوص أهمية كبرى، بسبب أن هاتين السلعتين تمثلان مصدرا لحوالي 68 % من السعرات الحرارية، التي يستهلكها الفرد في اليوم الواحد، كمتوسط عالمي وحوالي 61 % كمتوسط للدول العربية، مما يعني أن تقلبات واردات الحبوب والسكر تؤثر بشكل مباشر على مستويات التغذية وبالتالي على مؤشرات الفقر(**4**).

3/ محددات ارتفاع أسعار الحبوب على المستوى العالمي

إن ارتفاع أسعار الحبوب في الأسواق العالمية مرتبط بإحدى آليات السوق وهي قاعدة العرض والطلب أما في ما يتعلق بالمحددات العامة التي ساهمت في ارتفاع أسعار الحبوب العالمية فهي تتمثل في:

3–1– السيطرة على أسواق الحبوب العالمية من طرف الدول الكبرى: تسيطر الدول المتقدمة الكبرى على ما يتراوح بين 70 و75% من صادرات الحبوب العالمية، في حين دولا فقيرة أو متوسطة الدخل، تعتمد على سد جانب كبير من احتياجاتها من الحبوب على الاستيراد من الخارج، وقد أدى هذا الخلل إلى ارتفاع أسعار الحبوب، وبالتالي حدوث أزمة غذائية كبيرة لهذه الدول، وهي أزمة تقع على عاتق حكومات تلك الدول التي لم تقم بوضع، وتنفيذ خطط فعالة لرفع مستوى اكتفائها الذاتي من الغذاء(**5**).

3–2– تزايد استخدام الحبوب في إنتاج الوقود الحيوي: ازداد إنتاج الوقود الحيوي من السلع الزراعية بسرعة في السنوات الأخيرة، ويرجع ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط (**6**)، ولإنتاج الوقود الحيوي مؤيدون ومعارضون، فالمعارضون يعتبرونه جريمة ضد الإنسانية باعتبار أن إنتاجه الكثيف يؤثر على ارتفاع أسعار المواد الغذائية في العالم، في حين يقول المؤيدون له وخاصة البرازيل والولايات المتحدة الأمريكية، أن الجريمة الفعلية هي في نبد الوقود الحيوي(**7**) ، ويفترض أن يساهم الترويج لإنتاج الوقود الحيوي في إعادة صياغة هياكل القطاعات الزراعية من حيث إمدادات المواد الأولية الزراعية اللازمة لإنتاجه ونمو فرص التشغيل، وتوليد الدخول وتجنب هجر الأراضي والهجرة إلى المدن، مع إمكانية الحصول على الطاقة المستدامة(**8**).

3–3– الديموغرافيا وتغير العادات الغذائية: إن زيادة عدد سكان العالم من 6,127 مليار نسمة إلى 7,243 مليار نسمة عام 2014 (**9**)، والثبات النسبي للموارد الغذائية في العديد من دول العالم، ساهم في استنزاف المقدرات البيئية للمواد الغذائية من جهة، وفي زيادة الطلب على المواد الغذائية لأغراض استهلاكية وغير استهلاكية من جهة أخرى، الأمر الذي أدى إلى حدوث فجوة بين العرض والطلب على السلع الغذائية، ومن ثم رفع سعر هذه السلع بالنسبة للدول المستوردة لها(**10**).

3–4– تقلبات أسعار الصرف: إن تأثير أسعار صرف العملات مقابل الدولار يضع كثيرا من الدول المستوردة للغذاء أمام معضلة حقيقة، فمن ناحية يعد العمل على رفع سعر العملة أمام الدولار مساهما في خفض قيمة الغذاء المستورد، إلا أنه من ناحية أخرى يأتي بتأثير سلبي في صادرات الدول، وعلى الرغم من التأثير السلبي الكبير لتذبذب أسعار الصرف في استقرار أسعار المواد الغذائية، إلا أنه لا يلوح في الأفق على المدى القصير والمتوسط أي حل جذري لهذه المعضلة(**11**).

ثانيا: واقع إنتاج واستهلاك الحبوب في دول المغرب العربي

1– إنتاج الحبوب في دول المغرب العربي

تمثل الحبوب مصدر الغذاء الأساسي في جميع دول المغرب العربي، ولذلك تعتبر عنصرا استراتيجيا لكفالة الأمن الغذائي للسكان، وهي تشغل حوالي على 50% من المساحة المزروعة(**12**)، وتوضح بيانات الجدول التالي تطور إنتاج الحبوب في دول المغرب العربي:

جدول رقم(2): تطور إنتاج الحبوب في دول المغرب العربي (مليون طن)

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الكمية	13.4	10.3	14.2	8.4	8.6	17.3	13.9	15.1	13.4	17.7

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية الأعداد 2005، 2007، 2010، 2012، 2014

يلاحظ من الجدول أن إنتاج دول المغرب العربي من الحبوب عرف تدبدبا خلال فترة الدراسة، فقد انخفض الإنتاج من 13,4 مليون طن سنة 2004 إلى حوالي من 8,6 مليون طن سنة 2008، بسبب الظروف غير المواتية التي عرفتها تلك الفترة، ليتضاعف الإنتاج إلى 17,3 مليون طن سنة 2009، ويرجع ذلك أساسا إلى الظروف المناخية المواتية، وزيادة المساحة المزروعة من الحبوب، وكذلك بفضل الاستراتيجيات التي طبقتها هذه الدول، خاصة المغرب الجزائر وتونس بغرض زيادة الإنتاج.

وعلى العكس من ذلك فقد أثر الجفاف الحاد في عام 2009 بدرجة كبيرة على الإنتاج خلال الموسم 2010/2009 حيث انخفض إلى اقل من 13,9 مليون طن، وبالمقابل ساهم تحسن الظروف المناخية في تحسن الإنتاج خلال الموسم 2013/2012 حيث قدر بحوالي 17,7 مليون طن وهو مستوى قياسي وصل إليه الإنتاج.

2- استهلاك الحبوب في دول المغرب العربي

يعبر المتاح من الاستهلاك عن كمية الغذاء اللازمة لتلبية احتياجات السكان ويحسب بالعلاقة التالية: المتاح للاستهلاك من الحبوب= الإنتاج من الحبوب + واردات الحبوب – صادرات الحبوب

حيث توضح بيانات الجدول التالي تطور المتاح من الاستهلاك من الحبوب في دول المغرب العربي:

جدول رقم(3): تطور المتاح من الاستهلاك من الحبوب في دول المغرب العربي (مليون طن)

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الكمية	31	28.9	32.5	26.7	29.4	35.3	33.9	34.9	35.9	35.8

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية الأعداد 2005، 2007، 2010، 2012، 2014

يلاحظ من خلال الجدول أن المتاح من الاستهلاك من الحبوب عرف تدبدبا خلال الفترة 2013/2004 ، حيث بلغ أدنى قيمة سنة 2007 بكمية قدرت 26,7 مليون طن، في حين كانت أعلى كمية سجلت سنة 2012 حيث بلغ 35,9 مليون طن، ومن خلال الجدولين السابقين يمكن تحديد كمية عجز دول المغرب العربي من الحبوب في الأتي:

جدول رقم(4): تطور العجز من الحبوب في دول المغرب العربي (مليون طن)

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الكمية	1716	18.6	18.3	18.3	20.8	18	20	19.8	21.5	18.1

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الجدولين السابقين.

3– فجوة الحبوب في دول المغرب العربي

الفجوة الغذائية هي تلك الكمية من المواد الغذائية التي يحتاجها البلد الواحد ولا يستطيع توفيرها محليا، بل يسعى ويلجئ إلى إشباعها عن طريق الاستيراد من الخارج، ويتم تقدير هذا العجز بقياس الفرق بين حجم المنتوجات الغذائية القادمة من الخارج (الواردات) والصادرات منها(**13**)، وعليه فإن قيمة فجوة الحبوب تتمثل في الفرق بين قيمة الواردات والصادرات من الحبوب، حيث توضح بيانات الجدول التالي تطور قيمة فجوة الحبوب في دول المغرب العربي.

جدول رقم (5): تطور قيمة فجوة الحبوب الغذائية في دول المغرب العربي (مليون دولار)

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	1013	2014
الفجوة	3314	3440	3243	5120	8290	5574	4809	5570	7143	6691	5950

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية الأعداد 2005، 2007، 2010، 2012، 2014.

نلاحظ من الجدول أن قيمة فجوة الحبوب في دول المغرب العربي تميزت بالارتفاع والانخفاض خلال فترة الدراسة، حيث بلغت أدنى قيمة لها سنة 2004 بقيمة قدرت بـ 3314 مليون دولار، في حين بلغت أقصى قيمة لها سنة 2008 بقيمة قدرت بـ 8290 مليون دولار.

ثالثا: العلاقة بين تطور قيمة الفجوة الغذائية من الحبوب وتطور السعر العالمي للحبوب

طرحت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ملخصا لتطور أسعار القمح والذرة والأرز، والتي تعد الحبوب الرئيسية الثلاث التي تستخدم في التغذية، ولارتباطها الوثيق إما بالأمن الغذائي أو بانعدامه، خاصة في الدول النامية، حيث أظهرت اقتراب أسعار الحبوب خلال السنوات الأخيرة، من أقصى مستويات وصلت إليها أثناء أزمة الغذاء العالمية المنقضية، والتي سيطرت على البورصات العالمية (**14**)، فقد شهد العالم ارتفاعا مستمرا في أسعار السلع الغذائية الرئيسية، حيث ارتفعت أسعار الحبوب ارتفاعا حادا خلال فترة الدراسة وخاصة في السنوات الأخيرة منها، ووفقا لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، فإن مؤشر أسعار الحبوب العالمي ارتفع من 107.1 نقطة سنة 2004 إلى حوالي 191.9 نقطة سنة 2014، في حين وصل هذا المؤشر إلى أعلى قيمة له سنة 2012 حيث قدر بـ 263.1 نقطة، وتوضح بيانات الجدول التالي تطور مؤشر أسعار الحبوب العالمي خلال الفترة 2005-2014.

جدول رقم(6): تطور مؤشر أسعار الحبوب العالمي خلال الفترة 2005–2014

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	1013	2014
المؤشر	107.1	101.3	118.9	163.4	232.1	170.2	179.2	240.9	263.1	219.3	191.9

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، تقرير 2015.

وبالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS ، فقد تم حساب قيمة معامل الارتباط بيرسون بين تطور قيمة فجوة الحبوب في دول المغرب العربي وبين تطور مؤشر أسعار الحبوب العالمي خلال فترة الدراسة، نجد أن قيمة r=0,56 وهو معنوي عند مستوى دلالة 5 %، مما يشر إلى أن هناك علاقة طردية وذات دلالة إحصائية بين قيمة فجوة الحبوب و المستوى العالمي لأسعار الحبوب.

إن العلاقة التي تربط فجوة الحبوب في دول المغرب العربي بمستوى أسعار الحبوب العالمية، لا تنفي وجود عوامل أخرى مؤثرة في تطور قيمة هذه الفجوة، مثل أسعار النفط العالمية ومعدل النمو السكاني ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

رابعا: العلاقة بين فجوة الحبوب في دول المغرب العربي التغير في بعض المتغيرات

1– العلاقة بين تطور قيمة الفجوة الغذائية وتطور أسعار البترول العالمية

بعد عقد ونصف من انهيار أسعار البترول منذ أواسط الثمانينات من القرن الماضي، بدأت أسعار البترول في الارتفاع اعتبارا من عام 2002 حيث بقيت الأسعار مرتفعة خلال معظم العقد الماضي (أكثر من 100 دولار بالنسبة للبرميل الواحد منذ عام 2010) (**15**)، وهذا ما أدى إلى زيادة زيادة الإنتاج العالمي من الوقود الحيوي الذي

يصنع أساسا من الحبوب، وبداية من سنة 2014 بدأ الطلب العالمي على البترول يتراجع بسبب الركود الاقتصادي في منطقة اليورو، والتباطؤ في الصين واسيا، إضافة إلى عودة الإمدادات النفطية في كل من العراق وليبيا وفي ما بعد إيران بسبب رفع العقوبات عنها من طرف المجتمع الدولي، كل ذلك أدى إلى بداية التراجع في أسعار البترول حيث توضح بيانات الجدول التالي تطور أسعار البترول خلال الفترة 2004- 2014.

الجدول رقم(7): تطور متوسط أسعار سلة الأوبك (دولار للبرميل)

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	1013	2014
السعر	36	50.6	61	69.1	94.1	61	77.4	107.4	109.5	105.9	96.2

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد: التطورات في مجال النفط والطاقة، الأعداد 2006، 2010،2015.

وبالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS ، فقد تم حساب قيمة معامل الارتباط بيرسون بين تطور قيمة فجوة الحبوب في دول المغرب العربي، وبين أسعار البترول العالمية خلال فترة الدراسة نجد أن قيمة نجد أن قيمة r=0,45، وهو معنوي عند مستوى دلالة 5 %، مما يشر إلى أن هناك علاقة طردية وذات دلالة إحصائية بين قيمة فجوة الحبوب، و أسعار النفط العالمية.

2– العلاقة بين قيمة الفجوة من الحبوب وتطور عدد السكان

تعد التطورات الديموغرافية في دول المغرب العربي وما تنطوي عليه من انعكاسات على درجة كبيرة من الأهمية، ليس فقط من جانب تأثيرها على الموارد البشرية، بل أيضا من جوانب أخرى بعضها ذات طابع اقتصادي وأخرى ذات طابع اجتماعي(**16**)، فقد عرف معدل نمو سكان دول المغرب العربي تزايدا ملحوظا بلغ تقريبا 1,9 % سنويا، وهو معدل يفوق متوسط معدلات نمو الإنتاج الزراعي، مما أدى إلى اختلال مستوى عرض الغذاء وطلبه، كما أن هذا التزايد الكمي للسكان رافقه تغير جوهري في توزيع السكان بين الريف والحضر، مما انعكس على أداء القطاع الزراعي في بعض مناطق دول المغرب العربي، وتبين بيانات الجدول التالي تطور عدد سكان دول المغرب العربي.

جدول رقم(8): تطور عدد سكان دول المغرب العربي (مليون نسمة)

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	*2014
المجموع	8.1	82.3	84	85.4	86.6	88	89.7	91	92.7	94.5	95.5

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد 2014،2010،2008.

***إحصائيات 2014 اعتمادا على إحصائيات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير 2016.**

تبين بيانات الجدول ارتفاعا مستمرا في عدد سكان دول المغرب العربي من 8,1 مليون نسمة سنة 2004 إلى حوالي 95,5 مليون نسمة سنة 2014 ، حيث قدر معدل النمو للفترة 2000/ 2013 بحوالي 1,9 % ، وهو معدل مرتفع نسبيا، فالارتفاع المستمر في عدد السكان يترتب عليه زيادة الطلب الاستهلاكي بشكل عام، وبالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS ، فقد تم حساب قيمة معامل الارتباط بيرسون بين تطور قيمة فجوة الحبوب وبين تطور عدد السكان دول المغرب العربي خلال فترة الدراسة، نجد أن قيمة r=0,32 وهو معنوي عند مستوى دلالة 5 %، مما يشر إلى أن هناك علاقة طردية وذات دلالة إحصائية بين قيمة فجوة الحبوب و عدد السكان.

3– العلاقة بين فجوة الحبوب و نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

يمثل مستوى دخول الأفراد أحد العوامل الرئيسية في إمكانية حصولهم على الغذاء بأنواعه المختلفة وكمياته(**17**)، ويتفاوت نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فيما بين دول المغرب العربي وفقا لتنوع مصادر الدخل وحجم القطاعات الاقتصادية بالدولة، وعدد سكان كل منها، حيث وصل هذا المتوسط أقصاه في الدول البترولية مثل ليبيا والجزائر، وهذا بفضل الارتفاع الكبير الذي عرفته أسعار النفط خلال السنوات الماضية، مما أدى إلى وجود ميول لهدر الغذاء وانتشار أنماط غذائية قد تكون غير مرغوبة، الشيء الذي أثر على حجم الفجوة الغذائية فيها ، ويتدنى هذا المتوسط في الدول التي تعتمد اقتصادياتها على قطاعات محدودة كالزراعة في موريتانيا مثلا، مما يؤثر في قدرة أفرادها في الحصول على الغذاء بالكمية والنوعية المناسبين، حيث يوضح الجدول التالي تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لدول المغرب العربي.

جدول رقم(9): متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار)

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	1013	2014*
المتوسط	2630	3226	3531	3900	4994	3349	4285	3597	4692	4026	4235

المصدر: صندوق النقد العربي، الفصل الثاني، التطورات الاقتصادية والاجتماعية، أعداد 2008،2013،2014،2015.

*** اعتمادا على بيانات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير 2016.**

توضح بيانات الجدول أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لدول المغرب العربي، شهد تدبدبا خلال فترة الدراسة حيث بلغ أدناه سنة 2004 إذ قدر بحوالي 2630 دولار، بينما بلغ أقصاه سنة 2008 إذ وصل إلى حوالي 4994.8 دولار، وهذا بفضل الارتفاع الذي شهده متوسط نصيب الفرد في ليبيا على وجه الخصوص، وكما هو معروف فإن أي تغير سواء بالزيادة أو النقصان في الدخل، يؤدي إلى تغير الأنماط الاستهلاكية بصفة عامة في

المجتمع، فزيادة دخل الفرد أدى إلى التوجه نحو استهلاك منتجات غذائية أخرى، وخاصة السلع الأعلى ثمنا، حيث تشكل منتجات اللحوم التي تدخل بها الحبوب بشكل غير مباشر كأعلاف الحيوانات إحدى هذه السلع التي ازداد استهلاك الفرد منها، وعند حساب معامل الارتباط بيرسون بين تطور قيمة فجوة الحبوب وبين تطور نصيب الفرد من الناتج الإجمالي في دول المغرب العربي نجد أن قيمة r=0,45 وهو معنوي عند مستوى دلالة 5 %، مما يشر إلى أن هناك علاقة طردية وذات دلالة إحصائية بين قيمة فجوة الحبوب و قيمة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

الخاتمة:

من خلال نتائج الدراسة اتضح أنه في ظل تقلبات الأسعار العالمية، عرفت واردات الحبوب في دول المغرب العربي نموا مطردا، شجعه النمو السكاني السريع وتغير أنماط الاستهلاك الغذائي، نتيجة لارتفاع مستويات الدخل التي تفضل الأغذية الأعلى قيمة، فعلى الرغم من امتلاك دول المغرب العربي لقاعدة مردودية ضخمة، إلا أن تخصيص تلك الموارد على الاستخدامات المختلفة لا يتسم بالكفاءة في الاستخدام، مما ساهم في تفاقم مشكلة فجوة الحبوب الغذائية في دول المغرب العربي.

التوصيات:

لتخفيف حدة فجوة الحبوب في دول المغرب العربي خرجت الدراسة بالتوصيات التالية:

* تعزيز الاعتماد على الذات والاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية وخاصة الحبوب، وضرورة التقليل من التبعية الغذائية للسوق الغذائي العالمي، فعدم تحقيق الاكتفاء الذاتي يعتبر ممرا للدول المصدرة للغذاء لفرض أجنداتها على دول المغرب العربي المستوردة للغذاء.

* ضرورة تحقيق التكامل بين دول المغرب العربي في مجال إنتاج الحبوب، وإقامة المشروعات المشتركة من أجل الحد من التبعية للخارج وتجنب الآثار المترتبة على ذلك.

* الاستغلال الأمثل لجميع الموارد من خلال معاهد علمية تنشأ خصيصا لهذا الغرض، تجرى فيها الأبحاث العلمية لخلق التكنولوجيات التي تتناسب مع طبيعة دول المغرب العربي ومواردها المتاحة.

* ضرورة استخدام التقنيات الزراعية الحديثة من أجل رفع الطاقة الإنتاجية، وزيادة نسب الاكتفاء الذاتي من الحبوب.

* إتباع سياسة التوسع الرأسي بزيادة الإنتاج والتوسع الأفقي بزيادة المساحة المزروعة من الحبوب.

المراجع

1– إياد بدر الزيتي: الفجوة الغذائية العربية في ظل تقلبات الأسعار العالمية، رسالة ماجستير، جامعة تشرين، كلية الاقتصاد، 2010، ص.27.

2– المنتدى العربي للبيئة والتنمية: التقرير السنوي حول البيئة العربية والأمن الغذائي، 2014، ص.174.

3- الرقم القياسي للأسعار يمثل متوسط أسعار 55 سبعة غذائية رئيسية بمرجعية متوسط أسعار الفترة 2002-2004 وتعطي الرقم 100، هذه السلع قادرة من خلال أسعارها على إعطاء التمثيل المناسب لسعر الغذاء العالمي.

4- أحمد بدوي: تداعيات ارتفاع أسعار الغذاء العالمية على اقتصاديات الدول العربية، صندوق النقد العربي، 2013، ص5.

5- طلعت زايد: الأمن الغذائي العربي والملكية الفكرية، الاتحاد العربي لحماية حقوق الملكية الفكرية، مصر، 2010، ص16.

6- حنان محمود عجبو: إنتاج الوقود الحيوي كأحد محددات أسعار الغذاء، مجلة النهضة، العدد الأول، مصر، 2013، ص.142

7- الصادق عوض بشير: تحديات الأمن الغذائي العربي، الطبعة الأولى، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2009، ص16.

8- دينا جلال: إنتاج الوقود الحيوي في إطار الاقتصاد العالمي، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 63، 2013، ص.36

- Food and Agriculture Organisation of the United Nation, Rom, 9 2015, p50.

10- يحيى محمد ركاج: دراسة ارتفاع أسعار الغذاء في العالم ورؤى معالجته، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات ملتقى إستراتيجية الأمن الغذائي بالعالم العربي، جامعة سكيكدة، 8/7 نوفمبر2011، ص75.

11- محمد شايب، نعيمة بارك، الأمن الغذائي وإشكالية ارتفاع قائمة أسعار الغذاء عالميا، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 65، 2014، ص.61

12- لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا: تقرير الأمن الغذائي في شمال إفريقيا، 2012، ص.15

13- عامر أحمد: محاولة نمذجة وتقدير الفجوة الغذائية في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 08، 2010، ص.29

14- نادر نور الدين: الإنتاج العالمي من الحاصلات المحورة وراثيا، مكتبة جزيرة الورد، مصر، 2011، ص.35

15- خالد بن راشد الخاطر: تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، أغسطس 2015، ص.3

16- كفاح عباس رمضان الحمداني: مشكلة إنتاج الغذاء في دول المغرب العربي بين عامي 2000- 2007، مركز الدراسات الإقليمية، العدد 9، ص.166

17- طلعت زايد: مرجع سبق ذكره، ص27.